سلسلة الرسائل الجامعيّة (٤٩)

فِقهُ المُتغيِّراتِ في علائِق الدَّوْلةِ الإسْلاميّةِ بغيْرِ المُسْلِمينَ

دِراسة تأصيلِيّة تطبيقيّة مَع مُوازنة بقواعِدِ القانُون الدّولي المُعاصِر

تقديم

المُستشار الدّكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد

الأستاذ بجامعة نايف العربيّة

د. عبدالله بن إبراهيم الطّريقي

الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء

د. عبدالرّحمن بن صالح المحمود

أستاذ العقيدة المساعد

بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

إعداد

د. سعد بن مطر المرشدي العتيبي

أستاذ السّياسة الشّرعيّة المُساعد

بالمعهد العالي للقضاء

بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

الجزء الأوّل

دار الهدي النّبوي
مصر

دار الفضيلة
السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

ح سعد بن مطر المرشدي العتيبي، ١٤٢٩هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العتيبي، سعد بن مطر المرشدي
فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين. /سعد بن مطر المرشدي العتيبي . - الرياض، ١٤٢٩هـ
٢ مج .
ردمك : ١-٠٩٧٠-٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٠٩٧٢-٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)
١ - الإسلام والقانون الدولي ٢- القانون الدولي أ. العنوان
ديوي ٢٥٧.١ ١٤٢٩/٤٣١٦
رقم الإيداع : ١٤٢٩/٤٣١٦
ردمك : ٥-٠٩٧٢-٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)
٥-٠٩٧٢-٠٠-٦٠٣-٩٧٨ (ج٢)

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

الناشر
دار الفضيلة
الرياض ١١٥٤٣- ص ب ٥١١٤٢
تلفاكس ٢٣٣٣٠٦٣

التوزيع بمصر - دار الهدي النبوي
مصر - المنصورة ت: ٢٣٢٣١٧٥

أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث لقسم السياسة الشرعية بالمعهد العالي للقضاء ونال بها درجة الدكتوراه بتقدير (ممتاز) مع مرتبة الشرف الأولى

تقديـــم فضيلة الأستاذ الدكتور/ فؤاد عبدالمنعم أحمـــد

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على خير خلقه، محمد رسول الله وعبده، وعلى آله وصحبه من بعده.

أما بعد...

فقدر الله عز وجل أن أفحص وأناقش رسالة الباحث سعد بن مطر العتيبي بعنوان (فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين) لنيل درجة الدكتوراه في السياسة الشرعية.

وتميزت الرسالة بأهمية موضوعها في مجال علم السياسة الشرعية، فهي تمثل فرع منه، يطلق عليه البعض: العلاقات الدولية في الإسلام، أو الفقه الدولي في الإسلام، وتمسك الباحث باصطلاح علم السير للدلالة على أصالة وذاتية أحكام الفقه الدولي الإسلامي.

واتفق عنوان الرسالة مع مضمونها، وأجاد الباحث في تقسيم موضوعه وتفريعاته في الجملة، والتزم الباحث بأصول البحث الفقهي والنظامي ، **واعتمد على المصادر الأصلية لبحثه**، ولم يغفل الدراسات الحديثة الجادة وتنوعت مصادره ومراجعه في كل قسم.

ويذكر للباحث ويشكر عليه الرجوع إلى مخطوطات فقهية في بحثه ورسالات للدكتوراه غير منشورة، والرجوع إلى المجلات العلمية المحكمة والمتخصصة، ولقاءات لإعلام الإسلام بالمملكة ودونها واستفاد منهم،وقام الباحث بجهود علمية طيبة في توثيق كل ما ينقله وينسبه لمن قاله من أهل العلم مع خلو الرسالة من الأخطاء اللغوية.

وظهرت شخصية الباحث في ترجيحاته السديدة التي تتفق مع قوة الدليل ومقاصد الشريعة ومبادئها العامة، وقواعدها الكلية.

وكانت نتائج الدراسة موفقة مع قيام الباحث بعمل فهارس علمية تخدم الباحثين.

وهنا أود التنبيه للقراء الكرام أنه سوف يتضح لهم من خلال القراءة والمقارنة

التي قام بها الباحث بين فقه السياسة الشرعية وأحكام القانون الدولي أن أحكام الشرعية هي الحق والتي يجب العمل بها لذلك ظهر بوضوح تفوقها على القانون الدولي.

وفي الجملة تتميز الرسالة بالإضافة العلمية الجديدة والإسهام الجاد والفعال في مجال التخصص، وهي بإذن الله من العلم النافع والعمل الصالح الذي يمكث في الأرض ويرفع إلى السماء.

ونسأل الله عز وجل أن يوفق الباحث لخدمة الإسلام وأهله من خلال تخصصه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ..

كتبه

فؤاد عبدالمنعم أحمد

المستشار السابق بالمحاكم المصرية

وخبير البحوث الإسلامية برئاسة المحاكم الشرعية بقطر سابقاً

والأستاذ بقسم العدالة الجنائية بجامعة نايف العربية



تقديم فضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد :

فقد اطلعت على ما كتبه الأخ الفاضل/ سعد بن مطر العتيبي في رسالته للدكتوراه والتي يقدمها الآن للطبع بعنوان : (**فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين**).

وقد كنت مشفقاً على أخينا من هذا العنوان والموضوع الكبير في ظل أحوال تعيشها الأمة الإسلامية لا تخفى على ذي بصيرة، خاصة فيما يتعلق بقوة أعدائها مادياً وتسلطهم وفرض نظمهم وشروطهم.

ومثل هذا الموضوع في مثل هذه الأحوال عرضة للتخبط المنهجي والفوضى العلمية خاصة عند أولئك الذين يريدون مجاراة العصر وطلب رضا الأعداء فيقدمون إسلامهم وشريعتهم: على غير أصول عقدية وشرعية ثابتة، معتمدين على شذوذات الأقوال ومرجوحاتها، ومعلول الأفهام وانحرافها، زاعمين أن هذا هو التجديد الحقيقي المراعي لمقتضيات العصر. ولعلي أضرب لذلك مثلين:

١ - ما سمي بالثوابت والمتغيرات، حيث انتهى الأمر بالبعض إلى أن يجعل الثابت في دين الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله. وما عداها من المتغيرات، وبعضهم أدخل معها بقية أركان الإيمان الواردة في حديث جبريل وجعل ما عداها من المتغيرات، ثم أخذ مسائل العقيدة والشريعة من أقصاها إلى أقصاها يعمل فيها رأيه حسب الآراء والأهواء والمتغيرات إلغاءً وحذفاً وتشذيباً وتهذيباً، حتى جعلوا الإسلام مسخاً لا يختلف عن غيره إلا ببضع كلمات يقولها المسلم بلسانه لا تقدم ولا تؤخر.

ومعلوم أن العقيدة كلها والشريعة كلها من الثوابت، يجب على كل مسلم ألا يخرج عنها في أي زمان أو مكان، وهو مقتضى كمال الشريعة الإسلامية وشمولها وصلاحها لكافة الأحوال. أما العقيدة فالمخالف فيها خارج عن طريقة

الصحابة وأئمة السلف أهل السنة والجماعة، معدود في أهل البدع، لأن السلف ـ رحمهم الله ـ لم يختلفوا فيها، بل كلمتهم فيها واحدة وأصولهم ثابتة. وأما أحكام الشريعة فمتقضى ثباتها أمران:

أحدهما: الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، فهي ثابتة لا تتغير، ويدور عليها اجتهاد العلماء وفقههم ، والترجيح حسب القرب والبعد عنها.

الثاني: أصول وقواعد الاستدلال الشرعي التي ذكرها الأئمة رحمهم الله في كتبهم الأصولية وغيرها.

فهذه القواعد والأصول المتنوعة؛ أصول التفسير وقواعده، وأصول الحديث ومصطلحه، وأصول الفقه وقواعده، وأصول الترجيح وقواعده ونحوها، يقتضي التزامها ثبات الشريعة، بحيث لا يعبث بها أدعياء العلم وأهل الأهواء والجهلة الذين جعلوا شريعة الإسلام وأحكامها وأدلتها ضمن ما تلوكه ألسنتهم وأقلامهم المنحرفة المتهوكة المهزومة وإن زعموا أنهم أهل الفكر والثقافة.

٢- محاولات إخضاع الشريعة الإسلامية للواقع المعاصر، حتى تتكيف الشريعة مع الواقع، دون أن يتكيف الواقع مع الشريعة، ومعلوم أن المستجدات ـ وهي كثيرة ـ لا تضيق بها ولا عنها شريعة الإسلام الكاملة الشاملة، وكان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يجمع لما يستجد أهل بدر فيستشيرهم، والهيئات والمجامع العلمية الشرعية الموثوقة يمكن أن ننظر في كافة المسائل الجديدة من طبية واقتصادية وتقنية وسياسية وغيرها وتحكم فيها من خلال الأدلة الشرعية والاستدلال الصحيح بعد معرفة صورة المسألة وحقيقتها وواقعها.

والإسلام لا يعادي التقدم العلمي النافع وإنما يعادي الانحراف بكافة أنواعه عقدياً وفكرياً وسلوكياً. والذين يربطون الاستفادة من حضارة الغرب المادية بأخذ نظمهم الجاهلية وإباحيتهم وفسادهم وأنه لا انفكاك لهذا عن ذاك هم خونة وكذابون أفّاكون، لا يريدون خيراً ولا صلاحاً ولا فلاحاً لأمة الإسلام.

إن مما يؤسف أن يأتي من ينتسب إلى العلم فينظر إلى واقع المسلمين اليوم وضعفهم العسكري والسياسي، فينبري ليغيّر من شريعة الإسلام في الجهاد في سبيل الله ويقول: إن الجهاد إنما هو جهاد كلمة أو جهاد الدفع فقط، ثم يبحث في

الأدلة وأقوال العلماء لينتقي منها ما يواق هواه، ويعرض عن المحكمات في دين الله تعالى.

هناك فرق بين التعامل مع الواقع بحسب القدرة؛ قد لا يكون في مقدور المسلمين في بلد ما جهاد عدوهم فيكونون معذورين، وبين إخضاع الشريعة لهذا الواقع فنلغي الجهاد في سبيل الله ونجعله محصوراً في جهاد الدفع، والتفريق بين الحالين مسؤولية أهل العلم الذين أوجب الله عليهم أن يقولوا الحق وأن لا يكتموا ما أنزل الله من الكتاب.

وشريعة الله ودينه لا تغيرها نظم الأعداء ولو اجتمعوا عليها أو زعموا أنها الحق أو ألزموا غيرهم بها ـ كما هو الحال في هذه الأيام ـ والله المستعان.

والأمثلة كثيرة ـ وخاصة التفصيلية منها ـ، والواجب على أهل العلم أن يبينوا الحق وأن يدعوا إليه وأن ينصحوا لعموم المسلمين بما يجعلهم يثبتون على دينهم، وأن يحذروا مما يجلب الشك والريب إلى قلوب الناس، وخاصة ما يعمّق في النفوس الفتن المعاصرة: فتنة الغرب، وفتنة العولمة، وفتن الشهوات، وفتن الشبهات وفق الله الأخ الفاضل سعداً على هذا الجهد المبارك، وهذه المنازلة العلمية، وأسأل الله تعالى أن ينفع به. وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتبه

د/ عبدالرحمن الصالح المحمود

الرياض ٥/٤/١٤٢٨هـ



تقديم فضيلة الشيخ الدكتور عبدالله الطريقي

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ...

يتسم الخطاب الإسلامي بالشمولية المطلقة : شمولية الزمان، والمكان، والإنسان، والجان، بالإضافة إلى شمولية الموضوع.

وكل مجال من هذه المجالات له أحكامه التفصيلية التي لا يمكن عرضها في هذا التقديم.

ولا شك أن تعدد المجالات تلك ينتج حقيقة لا تقبل الجدل، هي عالمية هذا الإسلام، وسريان نصوصه في كل مكان، وصلاحيته للتطبيق في المجتمعات الإنسانية بعامة.

بيد أن هذه المجتمعات على نوعين:

أولهما: المجتمعات المسلمة الخاضعة لمنهج الله، الراضية به، وهذه يسري فيها هذا المنهج سرياناً عاماً وشاملاً.

ثانيهما: المجتمعات الكافرة، وهذه لا يسري فيها إلا نوعان من الأحكام.

الأول: ما كان ذا قيمة إنسانية عامة، كالرحمة والرفق، والبر، والعدل، والوفاء بالعهد، والمعاملة بالمثل.

الثاني: ما يفرضه المسلمون من جانبهم، كالدعوة وفرض الجزية، والعهود والمواثيق، والحرب، والإخضاع لأحكام الإسلام في دار الإسلام.

وقد أفاض فقهاء الإسلام في بيان هذه الأحكام المتعلقة بالمجتمعات والدول غير المسلمة، وجاء بيانهم هذا تحت جملة من العناوين، مثل: الجهاد والمغازي والسير، والخراج، والأموال، وأحكام أهل الملل.

وكان هذا الخطاب الفقهي هو السائد والمهيمن قروناً عديدة، دون منافس من

الخطابات الأجنبية وهذا يعود إلى سببين:

السبب الأول: قوة الأمة المسلمة في مقابل الأمم الأخرى، مما عزز الخطاب الفقهي وجعله عالمياً ومهيمناً.

السبب الثاني: عدم بروز القانون الدولي العام، وما نتج عنه من تنظيم دولي، وعهود ومواثيق وأعراف دولية، قيدت دول العالم، ولا سيما الضعيفة منها.

واستمر الأمر على هذا حتى جاء ما سمي بالعصر الحديث الذي انقلبت فيه موازين القوى، وأضحت الدولة فيه للقانون، والتنظيم الدولي. مع تراجع لدولة المسلمين وفقههم.

وفي ضوء هذه المتغيرات جاءت خطابات باحثي المسلمين العالمية على وجوه ومناهج مختلفة:

١- فمنها ما جاء مأسورًا بأحكام القانون الدولي العام، لا يكاد يخرج عنها، أو يجد في غيرها بديلاً .

٢- ومنها ما جاء متقيداً بالأحكام الفقهية التي صاغها الفقهاء القدامى.

٣- ومنها ما جاء بصياغة جديدة،جامعة بين الفقه والقانون، مع الموازنة، وبيان التميز الفقهي.

وإذا كان المنهجان الأولان يعتريهما القصور أو النظرة المثالية، فإن المنهج الثالث هو الأكمل والأكثر واقعية، والأبلغ أثراً.

وفي ظني أن هذه المعلمة التي بين أيدينا والموسومة بـ (فقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية) التي أعدها الأخ الدكتور/ سعد بن مطر العتيبي. إنها أنموذج للدراسات الأصيلة، والمعاصرة في آن.

ألى مؤلفها على نفسه أن يأخذ بمنهج العزيمة، مهما كلفه من ضنى ووقت، فسلك منهج الاستقصاء في دقائق الامور وعظائمها، مما لا يكاد يطيقه كثير من

الباحثين:

١- إنه يستقصي النصوص الشرعية ويوثقها من مصادرها.

٢- ويستقصي أقوال الفقهاء ويحققها ويوازن بينها.

٣- ويستقصي أحكام القانون الدولي مما له صلة ببحثه.

٤- ويستقصي الألفاظ والمصطلحات، فيتوقف عند كل غريب وقوف شجح ضاع في الترب خاتمة.

٥- ويتوقف عند المجملات، والمطلقات ، والعمومات والمبهمات، مبنياً ومقيداً ومخصصاً.

فدعائي للمؤلف الكريم بدوام التوفيق في مسيرة البحث العلمي.

ورجائي للقارئ العزيز أن يصبر نفسه، ويُنعم نظره، كيما يظفر بالدرر السنية، والحلل السندسية، من هذا السفر الجليل. والله ولي التوفيق.

وكتبه

د/ عبدالله بن إبراهيم الطريقي

الأستاذ بالمعهد العالي للقضاء – جامعة الإمام

الرياض ١٤٢٨/٤/٥هـ

